التعديل الفعلي
وأثره في الحكم على الرواة

الدكتور

وليد بن عثمان الرشودي

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

كلية المعلمين - الرياض

دار الأقصى للطباعة

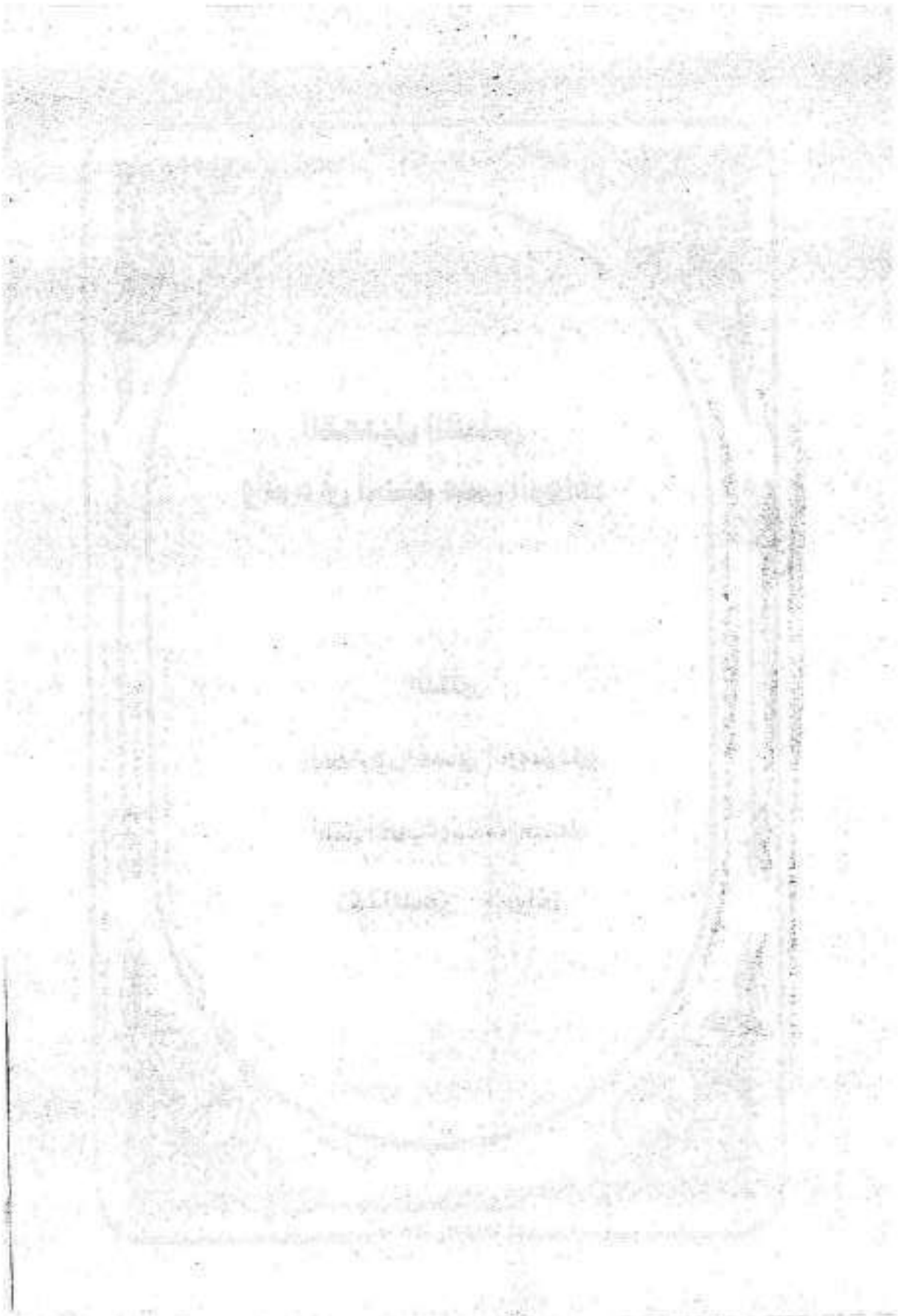

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فإن الناظر في كتب المصطلح وقواعد الجرح والتعديل ، يعلم علم اليقين مدي احتياط أئمة الإسلام وعلماء الحديث وبخاصة علماء الجرح والتعديل في التثبيت لحديث رسول الله ﷺ والاحتياط له ، مع السير وفق التعامل مع البشرية من غيره مثالية تبتعد عن التطبيق ، وترفعها إلي مستوي الملائكة ، بل هي قواعد مستنبطة من أفعال الأئمة وأقوالهم في تدوين الحديث النبوي ، ومنها استنبط العلماء قواعد للجرح والتعديل في معرفة الثقات من الرواة والمجرحين ، والناظر يظهر له أن التعديل أو التجريح يكون بالنص على ذلك ، أو يكون بالفعل ، أى بإقرار الرواية وصحتها [1] ، وكل من له عناية بالسنة النبوية رواية ودراية يري الجهد المبذول في تقرير قواعد الجرح والتعديل وتحريرها وذلك لأمرين :

الأول : الاحتياط لحديث رسول الله ﷺ .

الثاني : صيانة الرواة من الخوض في الحكم عليهم تخرصا أو هوي من غير حجة ولا بينة .

---

١ - لا تلازم بين صحة المتين وصحة السند كما هو مقرر في أصول الحديث .

ومن هنا كان السبق لأهل الحديث في الدقة والتحري وحسن التقعيد لأحكام الرواية تحقيقاً لوعد الله في حفظ دينه كتاباً وسنة بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [1] . والسنة ذكر كما لا يخفى .

وعند النظر في دواوين علم الجرح والتعديل أو مصطلح الحديث ، لم أقف على رسالة تعنى بالتعديل الفعلي الذي هو نوع مهم من أنواع الحكم على الرجال، فأحببت المساهمة في ذلك فجمعت هذا البحث لعل الله أن ينفع به جامعه : وقارئه ، أنه سميع قريب .

منهجي في البحث :

حيث إن هذا المبحث الدقيق في علم الجرح والتعديل متفرق في كلام الأئمة وتطبيقاتهم ، فإن عملي فيه كان استقرائياً لكلامهم رحمهم الله ، والنظر في تطبيقاتهم ، وبعد الجمع سردت أقوالهم بحسب الأولوية العلمية الخادمة للبحث ، فالنظر فيه يري كلامهم ومصدره ، وكيفية عملهم في ذلك ، وقدمت بكلام التقعيد المدون تأصيلا في كتبهم مما كتبه أئمة الحديث والأصول ، وإني لأرجو أن يري المطلع عليه ما يسره وينفعه ، والحمد لله رب العالمين .

وكتبه

د /وليد بن عثمان الرشودي

---

١ – سورة الحجر الآية : ٩ .

مقدمة في تعريف الجرح والتعديل

قال الإمام الحاكم – رحمه الله – : " معرفة الجرح والتعديل وهما في الأصل نوعان كل نوع منهما علم برأسه ، وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه " (١).

وقال الخطيب – رحمه الله – : " لما كان المكلف من البشر لا يكاد يسلم من أن يشوب طاعته معصية لم يكن سبيل إلي أن لا يقبل إلا طائع محض الطاعة : لأن ذلك يوجب أن لا يقبل أحد ، وهكذا لا سبيل إلي قبول كل عاص ، لأنه يوجب أن لا يرد أحد ، وقد أمر الله عز وجل بقبول العدل ورد الفاسق ، فاحتيج إلي التفصيل لوصفهما ، وكل من ثبت كذبه رد خبره وشهادته ، لأن الحاجة في الخبر داعية إلي صدق المخبر ، فمن ظهر كذبه فهو أولي بالرد ممن جعلت المعاصي أمارة على فسقه ، حتى يرد لذلك خبره (٢) .

فالجرح والتعديل علم يبحث في حال الرواة من حيث القبول والرد ، وذلك بالنظر في حال الرواي : ديانته وضبطه ، فليس كل من سلمت ديانته قبلت روايته ، وليس كل مَنْ تَمّ ضبطُه قبلت روايته، بل المدار على العدالة والضبط ، وفي هذا الفلك دارت عبارات المعرفين لعلم الجرح والتعديل .

قال حَجي خليفة : " علم الجرح والتعديل هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ، وعن مراتب تلك الألفاظ وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات ، مع أنه فرع عظيم ، والكلام في الرجال جرحا وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وجوز ذلك تورعاً وصونا للشريعة لا طعناً في الناس ، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواية ، والتثبيت في

---

١ – معرفة علوم الحديث ، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ص (٥٢) .

٢ – الكفاية في علم الرواية ، للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي ص (١٧٠) .

أمر الدين أولي من التثبيت في الحقوق والأموال ، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك " [1] .

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب معرفا الجرح والتعديل: " هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها [2] .

وقال الدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف : " الجرح والتعديل علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ، وعن مراتب تلك الألفاظ " [3] .

وقال الدكتور أمين أبو لاوي : " علم الجرح والتعديل هو علم يبحث فيه عن القواعد المعتمدة في تعيين مرتبة رواي الحديث جرحاً وتعديلاً من خلال ألفاظ وعبارات تعديل وتجريح خاصة " [4] .

فمن هنا تتضح أن عبارات المعرفين متقاربة ، وكلها تنصب على أنه علم يبحث في حال الرواي من حيث العدالة والضبط ، ووصفه بلفظ يبين خلاصة حاله ليتميز قبول حديثه أو رده ، فهو علم ثمرته قبول الحديث أو رده ، عليه مدار سائر العلوم فلا يستغني عنه عالم ولا متعلم قط ، ولله در الصنعاني حينما قال : " مما تمس إليه حاجة المشتغل بالحديث معرفة الثقات والضعفاء ، فإن ذلك

---

١ – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ١ / ٥٨٢ ، وقال الشيخ صديق حسن خان رحمه الله : وأول من عني بذلك من الأئمة الحافظ شعبة بن الحجاج ثم تبعه يحيي بن سعيد ، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال : أول من جمع في ذلك الإمام يحيي بن سعيد القطان ، وتكلم فيه بعده تلامذته يحيي بن معين وعلي بن المديني ، انظر : أبجد العلوم لصديق حسن خان ص ٣٥٧ – ٣٥٨ .

٢ – أصول الحديث علومه ومصطلحة ، محمد عجاج الخطيب ص ١٦١ .

٣ – كشف الثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ ، عبد الموجود محمد عبد اللطيف ٢ / ٣١١ .

٤ – علم أصول الجرح والتعديل ، أمين أبو لاوي ص ٧٢ .

من أهم أنواع الحديث وأبعدها أثرا وأنبهها ذكراً ، فإنه إذا عرف ذلك ميز صحيح الأحاديث من سقيمها، وتبين له ما يجوز الاحتجاج به مما يجب طرحه ، وقد عرفت أن لمعرفة هذا النوع مدخلاً عظيماً في تعارض الأحاديث ، وقد شغل العلماء طويل أوقاتهم في تفاصيل أحوال الرجال ، وبيان الموثقين منهم والمضعفين ومن فيه مقال،وصنفوا في ذلك التصانيف الممتعة الكثيرة الفوائد [1].

وكل من عني بعلل الحديث يعلم أن من أولي أوجه الترجيح النظر في سلامة الرواة أو ردهم .

حكمه :

إن حكم الجرح والتعديل فرع عن الحكم في نسبة الحديث للرسول ﷺ أو رده ولا يمكن التوصل إلي ذلك إلا بالنظر في أحوال الرواة ، فبما أنه لا يجوز أن ينسب للرسول ﷺ ما لم يقبله ، فكذلك لا يجوز أن يعلم الإنسان شيئاً عن الرواي ولا يذكره ، ولذلك عُد الإسناد من الدين ، حيث إن به الحيطة في حديث سيد المرسلين ﷺ .

قال ابن المبارك:الإسْنَادُ مِنَ الدِّينِ،ولَوْلاَ الإسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ " [2].

ولقد نبه إلي الغاية التى من أجلها يتكلم العلماء في الرجال ، مع أن بعض الرواة يكون في حط رحلة في الجنة ، كما قال ابن معين : " إنا لنطعن على أقوال لعلهم قد حطوا في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة " [3] .

---

١ – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، ابن الوزير اليماني ٢ / ٥٠٠ ، من الكتب المؤلفة في ذلك : كتاب الجرح والتعديل للإمام أبي محمد بن أبي حاتم الرازي المتوفي سنة ٣٢٧ هـ ، وهو مطبوع في ثمانية مجلدات،وكتاب:ميزان الاعتدال للذهبي ، وهو أجمع ما جُمع فيه،ولسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني،وقد أبدع فيه وإجاد وأفاد .

٢–والإلماع في تقييد الرواية والسماع،للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي ص ١٩٤

٣ – كلام يحيى بن معين محمول علي وجوب مزيد التثبيت والتحري في الجرح ، لا على ترك ذلك كما ادعي بعضهم .

قال الخطيب : " وكلام يحيي بن معين هذا فيه بيان أن من علم عن حال الرواة أمرا لا يجوز معه قبول روايتهم وجب عليه إظهاره ، لأن الحديث لا يكتفي في قبوله لمجرد الصلاح والعبادة كما لا يكتفي بذلك في قبول الشهادة"[1] .

ومن هنا عد العلماء الكلام على الرواة أنه نصيحة وليس بغيبته ، قال الإمام النووي – رحمه الله – : باب ما يباح من الغيبة :

" اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وهو بستة أسباب ..... " .

الرابع : تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم ، وذلك من وجوه منها جرح المجروحين من الرواة والشهود ، وذلك جائزاً بإجماع المسلمين ، بل واجب للحاجة " [2] .

وقال ابن رجب – رحمه الله – : " ومن أنواع النصح لله تعالي وكتابه ورسوله وهو ما يختص به العلماء رد الأهواء المضلة بالكتاب والسنة وبيان دلالتهما على ما يخالف الأهواء كلها ، وكذلك رد الأقوال الضعيفة من زلات للعلماء ، وبيان دلالة الكتاب والسنة على ردها ، ومن ذلك بيان ما صح من حديث النبي ﷺ وما لم يصح منه يتبين حال رواته ، ومن تقبل رواياته منهم ، ومن لا تقبل ، وبيان غلط من غلط من ثقاتهم الذين تقبل روايتهم " [3] .

---

١ – الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع ، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ٢ / ٢٠٠ .

٢ – رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ﷺ ، للإمام النووي ص ٥٢٦ .

٣ – جامع العلوم والحكم ، زين الدين بن رجب الحنبلي ١ / ٢٢٤ .

ولقد كان كلام العلماء – رحمهم الله – في الرجال ديانة لا هوي ، حيث إنهم يذكرون كل ما يقال في الراوي من جرح وتعديل ، والحرص على نقل لفظ الإمام لأن معاني ألفاظهم تختلف عن بعضهم البعض .

قال الخطيب :: " وإذا اجتمع في أخبار رجل واحد معان مختلفة من المحاسن والمناقب والمطاعن والمثالب وجب كتب الجميع ونقله ، وذكر الكل ونشره " (١) .

١ – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، للإمام الخطيب البغدادي ٢ / ٢٠٢ .

التعديل الفعلي وأثره في الحكم على الرواة

نورد هنا عدداً من المباحث الهامة المتعلقة بالجرح والتعديل ، ومن هذه المباحث :

١ – هل يثبت الجرح والتعديل بواحد أم لا ؟

٢ – إذا اجتمع جرح وتعديل في راو فما الحكم ؟

٣ – أهم المصنفات في هذا الباب .

٤ – هل يقبل قول الأقران في بعضهم أو لا يقبل ؟

٥ – أهل الجرح والتعديل .

٦ – من يعتمد قوله في الجرح والتعديل .

٧ – مراتب الجرح والتعديل .

المبحث الأول

هل يثبت الجرح والتعديل بواحد

اختلف العلماء في المسألة على قولين :

الأول :يجب ثبوت الجرح والتعديل بأكثر من واحد لمزيد الوثوق والتيقين

الثاني : يُقبل قول الواحد في أي منهما ، يستوي في ذلك الرجل والمرأة والحر والعبد ، شريطة أن يكون الجرح أو المعدل عدلاً متيقظاً ، فلا يقبل جرح من أفرط في ذلك،فجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث،كما لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر،فأطلق التزكية دون تثبيت،وإنما اكتفي بواحد،لأن أصل النقل لم يشترط فيه العدد،فكذا ما تفرع عنه بخلاف الشهادة،إذ لابد فيها من العدد [1] .

قلت : والشهادة ورد فيها النص ، بقوله تعالي في المعاملات والعقود :

﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [2] . ﴿ اسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ [3] .

وقوله في شهادة الزنا : ﴿ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ [4] .

قال الإمام السيوطي – رحمه الله – : " الصحيح أن الجرح والتعديل يثبتان بواحد ، لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر ، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله ، لأن التزكية بمنزلة الحكم ، وهو – أيضاً – لا يشترط فيه العدد [5] .

---

١ – لمحات في أصول الحديث ، د . محمد أديب الصالح ص ٣٢٩ ، ط : ٣ المكتب الإسلامي ، ١٣٩٩ هـ ، شرح نخبة الفكر ، ابن حجر العسقلاني ص ١٥٥ – ١٥٦ .

٢ – سورة الطلاق آية : ٢ .

٣ – سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

٤ – سورة النور آية : ٤ .

٥ – تدريب الراوي ، السيوطي ١ / ٣٠٨ – ٣٠٩ .

وقال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – " ولو قيل يفصل بين ما إذا كانت التزكية مسندة من المزكي إلي اجتهاده ، أو إلي النقل عن غيره لكان متجهاً ، لأنه كان الأول فلا يشترط العدد أصلاً ، لأنه بمنزلة الحكم وإن كان الثاني فيجري فيه الخلاف ، ويتبين أيضاً أنه لا يشترط العدد ، لأن أصل النقل لا يشترط فيه فكذا ما تفرع منه " .

قال السيوطي – رحمه الله – : " وليس لهذا التفصيل الذي ذكره فائدة إلا نفي الخلاف في القسم الأول وشمل الواحد العبد والمرأة " [1] .

وعلى ذلك فالصحيح الذي عليه العم لان التعديل الفعلي والتجريح الفعلي يثبتان بواحد .

---

١ – المرجع السابق ١ / ٣٠٩ .

المبحث الثاني

اجتماع الجرح والتعديل في راو من الرواة[1] .

للعلماء في اجتماع الجرح والتعديل في راو أربعة أقوال :

الأول : إذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل ، قدم الجرح إذا كان مفسراً .

قال السيوطي رحمه الله – : " ولو زاد عدد المعدل ، هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين ونقله الخطيب عن جمهور العلماء ، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ، ولأنه مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حالة ، إلا أن يخبر عن أمر باطن خفي عنه "[2] .

الثاني : وقيل : إن زاد المعدلون في العدد على المجروحين قدم التعديل ، لأن كثرتهم تقوي حالهم ، وتوجب العلم بخبرهم وقلة المجرحين تضعف خبرهم[3] .

قلت : وهذا المذهب ضعيف .

قال الخطيب البغدادي – رحمه الله – : " وهذا خطأ وبعد ممن توهمه ، لأن المعدلين – وإن كثروا – لم يخبروا عن عدم ما أخبر به الجارحون ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفي "[4] .

---

١ – انظر : تدريب الراوي ، السيوطي ١ / ٣٠٩ ، تيسير مصطلح الحديث ، د . محمود الطحان ص ١٤٧ ، ط : ٢ دار القرآن الكريم ، بيروت : ١٣٩٩ هـ .

٢ – تدريب الراوي ، السيوطي ١ / ٣٠٩ .

٣ – المرجع السابق ١ / ٣١٠ .

٤ – المرجع السابق ١ / ٣١٠ .

الثالث:يرجح بالأحفظ،حكاه البلقيني في "محاسن الاصطلاح" وهو ضعيف

الرابع : يتعارضان ، فلا يترجح أحدهما إلا بمرجع ، حكاه ابن الحاجب وغيره عن ابن شعبان من المالكية [1] .

والصحيح من المذاهب الأربعة المذهب الأول .

---

١ - تدريب الراوي ، السيوطي ١ / ٣١٠ .

المبحث الثالث

أهم المصنفات في علم الجرح والتعديل[1].

هذا المبحث من المباحث المهمة التي يقبح بطالب العلم عامة ، وطالب علم الحديث خاصة جهلها ، وكتب علم الجرح والتعديل على أنواع :

أ – منها ما شمل النقاب والضعفاء .

ب – منها ما أفرد للنقاب .

ج – منها ما أفرد للضعفاء .

أ – فمن تصانيف النوع الأول :

- تاريخ يحيي بن معين .
- تاريخ أبي زرعة الرازي .
- التاريخ الكبير للإمام البخاري .
- أحوال الرجال ، للجوزجاني .
- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم .
- كتب السؤالات ، مثل : سؤالات الحاكم للدارقطني ..... الخ .
- الكمال في أسماء الرجال ، لعبد الغني المقدسي .
- تهذيب الكمال ، للحافظ أبي الحجاج المزي .
- تهذيب تهذيب الكمال ، للحافظ أبي عبد الله الذهبي .

---

١ – تيسير مصطلح الحديث ، د . محمود الطحان ص ١٥٠ ، بتصرف وزيادة كبيرة .

- التكميل في معرفة الثقاب والضعفاء والمجاهيل ، للحافظ أبي الفداء ابن كثير .
- تهذيب التهذيب ، للحافظ ابن حجر .
- تقريب التهذيب ، للحافظ ابن حجر .
- إكمال تهذيب الكمال ، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحكري الحنفي .
- الإكمال ، للحافظ الحسيني .
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ، للخزرجي .

وكل هذه الكتب مطبوعة متداولة .

ب – ومن التصانيف الخاصة بالثقاة :

١ – الثقاة ، للإمام الحافظ ابن حبان البستي .

٢ – من تكلم في وهو موثق ، للحافظ الذهبي .

وكلاهما مطبوعان .

ج – ومن التصانيف الخاصة بالضعفاء :

١ – كتاب : " الضعفاء والمتروكين " للإمام الدارقطني .

٢ – الضعفاء ، للأزدي .

٣ – الضعفاء الكبير ، للعقيلي .

٤ – الكامل في ضعفاء الرجال ، لابن عدي الجرجاني .

٥ – ذخيرة الحافظ ، لابن طاهر القيسراني ، وهو ترتيب للكامل على حروف المعجم .

٦ – المجروحين ، للحافظ ابن حبان البستي .

٧ – المغني في الضعفاء ، للإمام الحافظ الذهبي .

٨ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للحافظ الذهبي .

٩ – الضعفاء والمتوكلون ، لابن الجوزي .

١٠ – لسان الميزان ، للحافظ ابن حجر .

١١ – ذيل ميزان الاعتدال ، للحافظ العراقي .

وكل هذه الكتب مطبوعة .

وهناك نوع من المصنفات في هذا الباب خص الحديث عن الرجال ببلد معين كـ تاريخ بخاري لغنجار [١] ، " تاريخ مصر " لابن يونس الصدفي [٢] .

" تاريخ نيسابور للحاكم [٣] ، " تاريخ واسط " لبُحْشُل [٤] ، " تاريخ جرجان " للسهمي [٥] ، " تاريخ بغداد " للخطيب البغدادي [٦] ، " تاريخ دمشق الكبير " للحافظ ابن عساكر [٧] ، وغيرها .

---

١ – محفوظ .

٢ – محفوظ .

٣ – محفوظ وله ذيل لعبد الغافر الفارسي سماه " السياقي " محفوظ ، وطبع منتخبه للصريفيني

٤ – مطبوع .

٥ – مطبوع .

٦ – مطبوع في خمسة عشر مجلداً .

٧ – مطبوع في ثمانين مجلدة ، وله مختصرات ، أشهرها : لابن منظور ، وهو مطبوع لابن بدران مطبوع ، ولأبي سامة والعجلوني وهما مخطوطان .

المبحث الرابع

كلام الأقران في بعضهم [1].

هذه المسألة جد مهمة لكثرة وقوعها وحصولها ، وقد عقد الحافظ أبو عمر ابن عبد البر القرطبي في كتابه الماتع " جامع بيان العلم وفضله " باباً في حكم قول العلماء [2] بعضهم في بعض .

ثم أورد حديث : " دب إليكم داء الأمم قبلكم : الحسد والبغضاء ..... الحديث " [3] .

وروي بسنده عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أنه قال : استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض ، فوالذي بيده لهم أشد تغايراً من التيوس في زروبها ، وعن ملك بن دينار قال : يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض [4] .

قال الإمام ابن عبد البر القرطبي : " قد غلط فيه كثير من الناس ، وضلت فيه نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك ، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت ثقته وبالعلم عنايته ، لم يلتفت فيه إلي قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة يصح بها جرحته على طريق الشهادات ، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغل والحسد والعداوة والمنافسة ، وسلامته من ذلك كله ، فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر ، وأما من لم تثبت إمامته ، ولا عرفت عدالته ولا صحت ، لعدم الحفظ والإتقان روايته ، فإنه ينظر فيه إلي ما اتفق أهل

---

١ – تيسير مصطلح الحديث ، د . محمود الطحان ص ١٥٠ ، بتصرف وزيادة كبيرة .

٢ – جامع بيان العلم ٢ / ١٠٨٧ ، تحقيق : أبي الأشبال الزهيري ، ط : دار ابن الجوزي

٣ – رواه الترمذي ٢٥١٠ ، وأحمد ١ / ١٦٧ ، والبيهقي ١٠ / ٢٣٢ ، وفي الآداب ١٥١

٤ – قاعدة في الجرح والتعديل ، للسبكي ص ١٤ .

العلم عليه ، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه ، والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إمام في الدين قول أحد من الطاعنين : إن السلف رضي الله عنهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير منه في حال الغضب ، ومنه ما حمل عليه الحسد كما قال ابن عباس ومالك بن دينار وأبو حازم على وجهه التأويل مما لا يلزم فيه ما قال القائل فيه ، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً ، لا يلزم في شيء منه دون برهان وحجة توجبه " [1] .

ثم قال : " فمن أراد قبول قول العلماء الثقات بعضهم في بعض ، فليقل قول الصحابة بعضهم في بعض ، فإن فعل لك فقد ضلّ ضلالاً بعيداً ، وخسر خسراناً مبيناً .

والخلاصة : أنه لا يقبل قول الأقران في بعضهم البعض إلا بدليل صحيح وحجة قوية ، والله أعلم .

---

١ - جامع بيان العلم ، ابن عبد البر ٢ / ١٠٩٣ - ١٠٩٤ .

المبحث الخامس

أهل الجرح والتعديل

من المباحث المهمة التي ينبغي صرف العناية إليها في هذا الشأن هذا المبحث إلا وهو مبحث " أهل الجرح والتعديل " وأعني بهم أشهر من تكلم في الرجال .

وقد أفرد الإمام الحافظ شمس الدين أبو الخير السخاوي لهم فصلاً في آخر كتابه : " الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ " ، وفي كتابه : " فتح المغيث بشرح ألفية الحديث " (١) .

وسنذكرهم على سبيل الإيجاز ، قال السخاوي :

١ – من الصحابة : عمر ، علي ، ابن عباس ، أنس ، عائشة .

٢ – من التابعين : الشعبي ، ابن سيرين ، ابن المسيب .

٣ – من بعدهم : الأعمش ، شعبة ، الدستوائي ، الأوزعي ، الثوري ، حماد بن سلمة .

٤ – من بعدهم : ابن المبارك ، هشيم ، سفيان بن عيينة .

٥ – من بعدهم : ابن عليه ، ابن وهب ، وكيع .

٦ – من بعدهم : يحيي بن سعيد القطان ، ابن مهدي .

٧ – ثم : الشافعي ، والطيالسي ، وعبد الرازق ، والفريابي ، وأبو عاصم

٨ – ثم : الحميدي ، القعنبي ، ويحيي بن يحيي .

---

١ – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، السخاوي ص ٤٧٩ – ٤٨١ .

ثم صنفت الكتب ودونت في الجرح والتعديل والعلل ، وبين من هو في الثقة والتثبت كالسارية [1] ، ومن هو في الثقة كالشهاب الصحيح الحسم ، ومن هو لين ..... الخ [2] .

قال : وولاة الجرح والتعديل بعد ذكرنا: يحيي بن معين ، أحمد بن حنبل ، وأبو خيثمة زهير بن حرب ، والنفيلي ، وابن المديني ، وأبو بكر بن أبي شيبة صاحب المسند ، والقواريري ، وإسحاق بن راهوية، وأحمد بن صالح الطبري ، وكلهم أئمة الجرح والتعديل .

ثم خلفهم طبقة أخري متصلة بهم ، منهم :

إسحاق الكوسج ، الدرامي ، الذهلي ، والبخاري ، والعجلي .

ثم من بعدهم :

أبو زرعة ، أبو حاتم ، مسلم ، أبو داود ، بقي بن مخلد .

ثم من بعدهم :

عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي ، والحربي ، وابن وضاح ، وعبد الله بن أحمد وصالح جزرة ، والبزار ، ومحمد بن نصر المروزي .

ثم من بعدهم :

أبو بكر الفريابي ، والبرديجي ، والنَّسائي ، وأبو يعلي ، والحسن بن سفيان ، وابن خزيمة ، والدولابي .

وهكذا عدّهم السخاوي في كتابه حتى وصل بهم إلي عصره [3] .

---

١ – السارية : الاسطوانة والعمود .

٢ – انظر : رسالة " المتكلمون في الرجال " ، للسخاوي ص ٩٢ ، وهي مستلة من كتابه الأصلي : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ .

٣ – انظر : المتكلمون في الرجال ، للسخاوي ص ١٢٩ .

المبحث السادس

من يعتمد قوله في الجرح والتعديل

هل كل من تكلم في الرواة يعتمد قوله أم لا ؟

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : " أعلم – هداك الله – أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام :

١ – قسم تكلموا في أكثر الرواة ، كابن معين ، وأبي حاتم الرازي .

٢ – وقسم تكلموا في كثير من الرواة ، كمالك وشعبة .

٣ – وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل ، كابن عيينة والشافعي .

والكل على ثلاثة أقسام :

١ – قسم منهم متعنت في الجرح ، متثبت في التعديل ، يغمر الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويلين بذلك حديثه ،

فهذا إذا وثق شخصاً فعضّ على قوله بناجذيك ، وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلاً ، فانظر ، هل وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ، ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق ، فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد ، فهذا الذي قالوا فيه : لا يقبل تجريحه إلا مفسراً ، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً : هو ضعيف،ولم يوضح سبب ضعفه ، وغيره قد وثقه ، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه ، وهو إلى الحسن أقرب ، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون .

٢– وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الله الحاكم ، وأبي بكر البيهقي : متساهلون .

٣ – وقسم كالبخاري ، وأحمد بن حنبل ، وأبي زرعة ، وابن عدي : معتدلون منصفون [1] .

---

١ – ذكر من يعتمد في الجرح والتعديل ، للذهبي ص ١٦٠ – ١٦١ ، تحقيق : عبد الفتاح أبي غدة ، ضمن ثلاث رسائل .

المبحث السابع

مراتب الجرح والتعديل

يجمل بنا ونحن عن قضية " التعديل الفعلي للرواة " أن نبحث قضية مراتب الجرح والتعديل [1] .

أولاً : مراتب التعديل وألفاظها :

أ – ما دلّ على المبالغة في التوثيق،أو كان على وزن أفعل وهي أرفعها ، مثل : فلان إليه المنتهي في التثبيت ، أو : فلان أثبت الناس .

ب – ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق ، كـ " ثقة ثقة " ، أو ثقة ثبت " .

ج – ثم ما عبر عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد كـ " ثقة " أو " حجة " .

د – ثم ما دلّ على التعديل من دون إشعار بالضبط ، كـ " صدوق " ، أو " محله الصدق " ، أو : لا بأس به ، عند ابن معين ، فإن " لا بأس به " إذا قالها ابن معين في الراوي ، فهو عنده ثقة .

هـ – ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح ، مثل : فلان شيخ أو روي عنه الناس .

و – ثم ما أشعر بالقرب من التجريح ، مثل : فلان صالح الحديث ، أو يكتب حديثه . فهذا ست مراتب ، وحكم هذه المراتب [1] .

---

١ – انظر تيسير مصطلح الحديث،د . محمود الطحان ص ١٥١ ،لمحات في أصول الحديث، د . محمد أديب صالح ص ٣٣٥ – ٣٣٦ ، فتح المغيث ، للسخاوي ١ / ٣٣٧ ، الرفع والتكميل ، للكنوي ٧٥ ، وتدريب الراوي ، السيوطي ١ / ٣٤١ .

أ – أما المراتب الثلاثة الأولى فيحتج بأهلها ، وإن كان بعضهم أقوى من بعض .

ب – وأما المرتبة الرابعة والخامسة ، فلا يحتج بأهلها ، ولكن يكتب حديثهم ويختبر ، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة .

ج – وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها ، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختيار ، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط .

مراتب الجرح وألفاظها :

١ – ما دلّ على التليين – وهي أسهلها في الجرح – مثل : فلان لين الحديث ، أو : فيه مقال .

٢ – ثم ما صرح بعدم الاحتجاج به وشبهه ، مثل : فلان لا يحتج به ، أو : ضعيف ، أو : له مناكير .

٣ – ثم ما صرح بعدم كتابه حديثه ونحوه ، مثل : فلان لا يكتب حديثه ، أو تحل الرواية عنه ، أو ضعيف جداً ، أو : واه بمرة .

٤ – ثم ما فيه اتهام بالكذب أو نحوه ، مثل : فلان متهم بالكذب ، أو : متهم بالوضع ، أو يسرق الحديث ، أو ساقط ، أو متروك ، أو ليس بثقة .

٥ – ثم ما دلّ على وصفه بالكذب ونحوه ، مثل : كذاب ، أو دجال ، أو : وضاع ، أو : يكذب ، أو يضع .

٦ – ثم ما دلّ على المبالغة في الكذب ، وهي أسوأها ، مثل فلان أكذب الناس أو : إليه المنتهى في الكذب ، أو : هو ركن الكذب .

---

١ – تيسير مصطلح الحديث ، د . محمود الطحان ص ١٥٢ .

حكم هذه المراتب :

أ – أما أهل المرتبتين الأولين ، فإنه لا يحتج بحديثهم طبعاً ، لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط ، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى .

وأما أهل المرات الأربع الأخيرة ، فلا يحتج بحديثهم ، ولا يكتب ، ولا يعتبر به [1] .

١ – تيسير مصطلح الحديث ، د . محمود الطحان ص ١٥٢ – ١٥٣ .

التعديل الفعلي

تعريفه :

قال ابن دقيق العيد – رحمه الله – في " الاقتراح " :

" والمعرفة كون الراوي ثقة طرق ثم ذكر بعضها ، ثم قال :

ومنها : تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي محتجين به [1] ، وهذه درجة عالية لما فيها من الزيادة على الأولى ، وهو إطباق جمهور الأئمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين ، والرجوع إلى حكم الشيخين ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح [2] ، فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيها ، وقد وجد في هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح من تكلم فيه بعضهم ، وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح : " هذا جاز القنطرة " يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه ، وهكذا نعتقد به ونقول ، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما " .

نعم يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات فيكون من لم يتكلم فيه أصلا راجحا على مَن قد تكلم فيه ، وإن كانا جميعاً من رجال الصحيح ، هذا عند وقوع التعارض ، ومنها تخريج من خرج الصحيح بعد الشيخين ، ومن خرج على كتابيهما فيستفاد من ذلك جملة كثيرة من الثقات ، إذا كان المخرج قد

---

١ – وهذا مبناه على أعلى درجات الصحيح ، فأعلاها ما اتفقا عليه ثم ما انفرد به البخاري ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم ما كان على شرطهما ، ثم ما كان شرط البخاري ، ثم ما كان على شرط مسلم .

٢ – انظر : شفاء العليل في ألفاظ الجرح والتعديل ، لأبي المصري المأربي ١ / ٣٦ ، فهو مهم جداً .

سمي كتابه بالصحيح أو ذكر ألفاظاً تدل على اشتراطه لذلك فليتنبه لذلك ، ويعتني بألفاظ هؤلاء المخرجين التي تدل على شروطهم فيما خرجوه .

ومنها : أن نتتبع رواية من روي عن شخص فزكاه في روايته بأن يقول : حديثاً فلان وكان ثقة مثلاً .

وهذا يوجد منه ملتقطات يستفاد منها ما لا يستفاد في الطرق التي قدمناها، ويحتاج إلي عناية وتتبع ، والوجوه التي ذكرناها كلها راجعه إلي ما ذكره من وجوه التزكية ، ولكنها طرق مختلفة في معرفة التزكية التي يستفاد بالتنبيه عليها تيسير معرفة الثقات والسبيل إلي حصرهم وجمعهم ، والله سبحانه أعلم [1] .

وقال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – :

ينبغي لكل مصنف أن يعلم أن تخريج صاحب لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولاسيما ما انضاف إلي ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معني لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول فإما إن خرج له في المتابعات [2] .

والشواهد [3] والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا

---

١ – " الاقتراح في بيان الاصطلاح " تأليف الإمام أبي الفتح محمد بن علي بن العبد ، تحقيق د . عامر حسن صبري ، طبعة دار البشائر الطبعة الأولي سنة ١٤١٧ هـ ص (٢٨٢ – ٢٨٦) .

٢ – المتابع : حديث شرك في روايته رواة الحديث النفرد لفظاً ومعني أو معني فقط مع الاتحاد في الصحابي .

٣ – الشاهد : حديث يشرك فيه روايته رواة الحديث ومعني أو معني فقط مع الاتحاد في الصحابي ، المشاركة للراوي في أثناء الإسناد ، انظر : تدريب الراوي ، للسيوطي ١ / ٢٤١ ، تيسير مصطلح الحديث ، للطحان ١٤٠ – ١٤٢ .

فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي خرج عنه في الصحيح : هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت إلي ما قيل فيه قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره : وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد غلبة الظن على المعني الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما قلت : فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح ، لأن أسباب الجرح مختلفة [1] .

وقال السيوطي :

هو فن مهم لا يعرف فيه تصنيف مفرد وهو حقيق به فوائد الأولي قال في الاقتراح تعرف ثقة الراوي بالتنصيص عليه من رواته أو ذكره في تاريخ الثقات أو تخريج أحد الشيخين أحد الشيخين له في الصحيح وإن تكلم في بعض من خرج له فلا يلتفت إليه أو تخريج من اشترط الصحة له أو من خرج على كتب الشيخين الثانية [2] .

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي :

الخامس : أن يروي عنه مَن عُرف من عادته أو من لفظه أنه لا يروي إلا عن العدول ، كالبخاري في صحيحه ومالك ، فإن تلك الرواية عنه تعديل له ، وذهب جماعة من علماء الحديث إلي أن ذلك ليس تعديلاً له ، لاحتمال مخالفته عادة وكون ذلك تعديلاً له هو اختيار الأصوليين .

---

١ – هدي الساري ، مقدمة فتح الباري ، ابن حجر العسقلاني ص ٣٨٤ ط مكتبة الرياض الحديثة .

٢ – تدريب الراوي ، للإمام السيوطي ٢ / ٣٧١ .

أما إن كان يروي عن غير العدل ، فليست روايته عن شخص تعديلاً له قولا واحداً [1] .

تعريف التعديل الفعلي :

وبهذا يظهر لنا أن التعديل الفعلي هو تصحيح حديث الراوي أو إخراج حديثه في أحد الكتب التي اعتمد صاحبها أو ذكره في أحد الكتب التى تعتمد ذكر الثقات من كتب الرجال أو التواريخ أو غيرها ولو لم ينص على تعديله .

---

١ - المذكرة ، للشيخ الشنقيطي ص (١١٥) وينظر في هذا المسودة لآل تيمية ص (٢٥٤) إرشاد الفحول للإمام الشوكاني ١ / ٢٦٤ ، الإحكام في أصول الأحكام ، للإمام الآمدي ٢ / ٨٨ .

عمل الأئمة بالتعديل الفعلي واعتماده في الحكم على الراوي

وهذا التقعيد من المحدثين والأصوليين وافقه التطبيق وأنا أسوق جملة من ذلك

١ – قال الحافظ ابن حجر :

أسيد بن أبي أسيد : يزيد البراد أبو سعيد المديني " وكذا صحح الترمذي حديثه " [١] .

قال عنه في تقريب التهذيب :

أسيد بن أبي أسيد : يزيد البراد أبو سعيد المديني صدوق واسم أبيه يزيد وهو غير أسيد بن على من الخامسة مات في أول خلافة المنصورة بخ ٤ [٢] .

٢ – وقال في التهذيب :

الأسود بن سعيد الهمذاني ، روي عن جابر بن سمرة وابن عمر وعنه زياد بن خيثمة ، بن يزيد وأبو إسرائيل الملائي روي له أبو داود حديثاً واحدا في خلفاء قريش .

قلت : وخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه وذكره في " الثقات " وقال ابن القطان : " مجهول الحال " [٣] .

وفي " تقريب التهذيب " قال عنه : لأسود بن سعيد الهمذاني كوفي ، صدوق من الثالثة [٤] .

٣ – قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – :

---

١ – تهذيب التهذيب ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ١ / ٣٠٠ .
٢ – تقريب التهذيب ، الحافظ ابن حجر العسقلاني ص (١١١) .
٣ – المرجع السابق ١ / ٢٩٦ .
٤ – المرجع السابق ص (١١١) .

" عبيد الله بن المغيرة بن أبي بردة الكناني " ، وقد ينسب إلى جده ، روي عن : ابن عباس ، وعنه : أبو شيبة يحيى ابن عبد الرحمن الكندي ، قلت : الذي في عدة نسخ من سنن ابن ماجة في الوجه الذي أخرجه منه ابن ماجة عن عبيد الله بن أبي بردة ، وقد رواه الطبراني من الوجه الذي أخرجه منه ابن ماجة فقال عن عبيد الله بن المغيرة بن أبي بردة به أخرجه الضياء في المختارة ، ومقتضاه أن يكون عبيد الله عنده ثقة [1] .

٤ – وقال في ترجمة بلال بن يحيى العبسي قلت : وقال الدوري عن ابن معين : روايته عن حذيفة مرسلة ، وفي كتاب ابن أبي حاتم وجدته يقول : بلغني عن حذيفة ، وقال ابن القطان الفاسي : صحح الترمذي حديثه ، فمعتقده أنه " سمع من حذيفة " [2] .

٥ – وقال أيضاً :

سعيد بن سلمة المخزومي من آل ابن الأزرق ، روي عن المغيرة بن أبي سلمة عن أبي هريرة البحر : " هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ " . وعنه صفون بن سليم والجلاح أبو كثير وهو حديث في إسناده اختلاف قال النسائي : " ثقة " . وذكره ابن حبان في " الثقات " قلت : وصحح البخاري فيما حكاه عنه الترمذي في "العلل المفرد" حديثه ، وكذا صححه ابن خزيمة وابن حبان ، وغير واحد [3].

٦ – وقال :

إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية عن جدته أم عطية : " جَاءَنَا عَمْرُو فَقَالَ : إِنِّي رَسُولُ الله ﷺ إليكن " الحديث .

وعنه إسحاق بن عثمان الكلابي روي له أبو داود هذا الحديث الواحد .

---

١ – تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ٧ / ٤٥ .

٢ – المرجع السابق ١ / ٤٤٣ .

٣ – المرجع السابق ١ / ٣٧ .

قلت : وأخرجه ابن خزيمة ، وابن حبان في صحيحيهما [1] .

٧ – وقال :

جميل بن الحسن بن جميل الأزدي العتكي الجهضمي ، أبو الحسن البصري ، نزيل الأهواز ، روي عن : عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، والهذيل بن الحكم ، ومحمد بن مروان العقيلي ، وعبد الوهاب الثقفي ، وابن عيينة ، ومحمد بن الحسن القرشي ولقبه محبوب ، ووكيع ، وغيرهم .

وعنه : ابن ماجة ، وابن خزيمة ، وأبو عروبة ، وزكريا الساجي ، وأبو بكر ابن أبي داود ، والقاضي أبو عمر محمد بن يوسف ، وغيرهم .

قال ابن أبي حاتم : " أدركناه ولم نكتب عنه " .

وقال ابن عدي : " سمعت عبدان وسئل عنه فقال : كان كذابا فاسقا ، وكان عندنا بالأهواز ثلاثين سنة لم نكتب عنه " .

قال ابن عدي : " وجميل لم أسمع أحداً يتكلم فيه غير عبدان ، وهو كثير الرواية وعنده كتب ابن أبي عروبة عن عبد الأعلى ، وعنده عن أبي همام الأهوازي غرائب ، ولا أعلم حديثاً منكراً وأرجو انه لا بأس به " .

وذكره ابن حبان في " الثقات " وقال " يغرب " .

قلت : وأخرج له في صحيحه ، وكذا ابن خزيمة ، والحاكم ، وغيرهم . وقال مسلمة الأندلسي حديثاً ابن المحاملي عنه وهو ثقة .

وذكر ابن عدي عن عبدان : " أن امرأة زعمت أنه راودها " فقالت له : اتق الله . فقال : " إنه ليأتي علينا ساعة يحل لنا فيها كل شيء ، فكان هذا مراد عبدان بأنه فاسق يكذب ، ولكن كيف يؤثر قول المرأة فيه مع كونها مجهولة [1] .

---

١ – تقريب التهذيب ، الحافظ ابن حجر العسقلاني ١ / ٢٣٧ .

وقال : " صدوق يخطئ ، أفرط فيه عبدان " [٢] .

٨ – وقال الهيثمي – رحمه الله – :

وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال : " مَن أتى جنازة في أهلها فله قيراط ، فإن اتبعها فله قيراط ، فإن صلى عليها فله قيراط ، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط " .

قلت : له الحديث غير هذا في الصحيح ، رواه البزار وفيه معدي بن سليمان صحح له الترمذي ، ووثقه أبو حاتم وغيره ، وضعفه أبو زرعة والنسائي ، وبقية رجاله رجال الصحيح [٣] .

٩ – وقال أيضاً :

وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال : " أنَا حَظُكُمْ مِنَ الأنبيَاء ، وأنْتُمْ حَظِّي مِنَ الأُمَمِ " . رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح غير أبي حبيبة الطائي ، وقد صحح له الترمذي حديثاً ، وذكره ابن حبان في الثقات " [٤] .

١٠ – وقال المنذري – رحمه الله – :

وعن أبي الأحوص عن أبي ذر ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : " لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا صرف وجهه انصرف عنه " رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وصححه .

قال المملي الحافظ عبد العظيم ﷺ : وأبو الأحوص هذا لا يعرف اسمه ، لم يرو عنه غير الزهري ، وقد صحح له الترمذي وابن حبان وغيرهما [١] .

---

١ – تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ٢ / ٩٧ .

٢ – المرجع السابق ٩٧٠ .

٣ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين الهيثمي ٣ / ٣٠ .

٤ – لمرجع السابق ١٠ / ٦٨ .

١١ – وقال المنذري أيضاً :

وعن أبي أمامة الباهلي ﷺ قال : " خرج علينا رسول الله ﷺ متوكئاً على عصا فقمنا إليه ، فقال : " لا تقوموا كما تقزم الأعاجم بعظم بعضها بعضاً " رواه داود وابن ماجه وإسناده حسن ، فيه أبو غالب واسمه حزور ، ويقال نافع ، ويقال سعيد ابن الحزور فيه كلام طويل ذكرته في مختصر السنن وغيره ، والغالب عليه التوثيق وقد صحح له الترمذي وغيره ، والله أعلم [٢] .

١٢ – وقال العظيم آبادي :

والحديث أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه ، وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر ، وقول ابن عبد البر : " إن أبا عمير مجهول " مردود بأنه قد عرفه ممن صحح له قاله الحافظ [٣] .

١٣ – وقال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – :

رواه الحاكم في " المستدرك " عن أبي بكر أحمد بن جعفر القطيعي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ، وقال صحيح الإسناد ، وأخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في المختارة " [٤] من طريق المسند أيضاً ، وأورده ابن الجوزي في " الموضوعات " من طريق النسائي ، وأعله بميمون فأخطأ في ذلك خطأ ظاهراً ، وميمون وثقة غير واحد ، وتكلم بعضهم في حفظه ، وقد صحح له

---

١ – الترغيب والترهيب ، زكي الدين المنذري ١ / ٢٠٨ ، ح ٧٨٧ .

٢ – المرجع السابق ٣ / ٢٨٩ ، ح ٤١٠٩ .

٣ – عون المعبود في شرح سنن أبي داود ، للإمام شمس الحق العظيم آبادي ٤ / ١٤ .

٤ – طبع الموجود من المختار في أحد عشر مجلداً .

الترمذي حديثاً غير هذا تفرد به عن زيد بن أرقم،ولم يذكر شيخنا هذه الطريق ، وهي على شرطه وكأنه أغفلها لأن ابن الجوزي لم يوردها من طريق المسند [1].

١٤ – وقال عمر بن علي بن أحمد الوادي أشي الأندلسي المعروف بابن الملقن ﷺ : وعن أبي أمامه ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : " تفتح أبواب السماء ، ويستجاب الدعاء في أربعة مواطن : عند التقاء الصفوف ، ونزول الغيث ، وإقامة الصلاة ، ورؤية الكعبة " . رواه البيهقي وقال : فيه عفير بن معدان قلت : قال أبو حاتم : " لا يشتغل به " . لكن الحاكم صحح له حديثاً في آخر الدعاء وآخر الفتن من مستدركه [2] .

١٥ – وقال الزيلعي :

" وأبو الأحوص هذا ، قال ابن عساكر لا يعرف له اسم ، ولم يرو عنه إلا الزهري " انتهى لكن صحح له الحاكم في " المستدرك " حديثاً في النهي عن الالتفاف في الصلاة [3] .

١٦ – وقال الصنعاني في معرض رده على ابن حزم تضعفه إبراهيم بن طهمان :

ورد عليه بأنه من الحفاظ الأثبات الثقات ، وقد صحح حديثه جماعة من الأئمة كابن المبارك وأحمد وأبي حاتم " [4] .

١٧ – وحكم الشوكاني على قبول رواية عمر بن شعيب بتصحيح الترمذي لها حيث قال :

---

١ – القول المسدد في الذب عن مسند الامام أحمد ، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني المصري ص (١٧) .

٢ – تحفة المحتاج في شرح المنهاج للنووي ١ / ٥٦٩ – ٥٧٠ ، ح ٧٤٠ .

٣ – نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ، الزيلعي ٢ / ٨٧ .

٤ – سبل السلام شرح بلوغ المرام ، للصنعاني ٣ / ٢٠١ .

" وفي إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديثه من قسم الحسن ، وقد صحح له الترمذي أحاديث : [1] .

١٨ – قال الحافظ :

حديث : " أن ركبا جاءوا إلي النبي ﷺ يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم أن يفطروا ، وإذا أصبحوا يغدوا إلي مصلاهم " . رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن أبي عمير بن أنس عن عُمومة له به ، وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم ، ورواه ابن حبان في صحيحه عن أنس : " أنَّ عُمومة له " . وهو وهم قاله أبو حاتم في العلل ، وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث فقال ابن عبد البر : "أبو عمير مجهول" . كذا قال ، وقد عرفه من صحح له [2] .

١٩ – وقال الذهبي :

" حزور أبو غالب عن أبي أمامة ضعفه النسائي ، وقال ابن حبان : " لا يحتج به " وقد صحح له الترمذي " [3] .

وقال عنه : " صالح الحديث ، صحح له الترمذي " [4] .

٢٠ – وقال أيضاً :

" أبو خالد أبو إسماعيل بن أبي خالد ، ما روي عنه سوي ولده ، له عن أبي هريرة ، وقد صحح له الترمذي " [5] .

---

١ – نيل الأوطار شرح منتقي الأخبار ، الشوكاني ٦ / ١٢٤ .

٢ – تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافع الكبير ، ابن حجر ٢ / ٨٧ ، ح ٦٩٦ .

٣ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين الذهبي ١ / ٤٧٦ ، ت ١٧٩٩ .

٤ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، شمس الدين الذهبي ٢ / ٤٤٩ ، ت ٦٧٧٦ .

٥ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الذهبي ٤ / ٥٢٠ ، ت ١٠١٤٦ .

٢١ – وقال الذهبي أيضاً :

" حفص بن عبد الله الليثي عن عمران بن حصين ، وعنه أبو التياح ، صحح له الترمذي .

قال المحقق : " قال المؤلف في ميزانه في حفص بن عبد الله : ما علمت روي عنه سوي أبي التياح ، ففيه جهالة ، لكن صحح له الترمذي " [١] .

٢٢ – وقال الحافظ بن حجر :

قوله : ومداره على زيد بن عياش ، وهو ضعيف عند النقلة ، كذا قال ، وقد قال المنذري : ما علمت أحداً ضعفه إلا أن ابن الجوزي عن أبي حنيفة أنه مجهول ، وكذا قال ابن حزم ، وتعقب ذلك الخطابي ، واحتج بإخراج مالك له وأنه يتوفي الرجال .

وقال ابن الجوزي : " روي عنه عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنس فكيف يكون مجهولاً مع تصحيح الترمذي لحديثه ، قال : فقد عرفه أئمة النقل " .

قلت : قد صحح حديثه ابن حبان أيضاً ، وابن خزيمة والدارقطني ، وذلك يقتضي أنهم عرفوا حاله ، والله أعلم [٢] .

٢٣ – وقال الزيلعي :

" قال الشيخ تقي الدين في الإمام : ومن العجب كون ابن القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان مع تفرده بالحديث ، وهو قد نقل كلامه هذا حديث حسن صحيح ، وأي فرق بين أن يقول هو ثقة ، أو يصحح له حديثاً انفرد به ، وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة ، فليس هذا بمقتضي مذهبه فإن لا يلتفت إلي كثرة الرواة في نفي جهالة الحال ،

---

١ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، الذهبي ١ / ٣٤١ ، ت ١١٤٩ .

٢ – الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، ابن حجر العسقلاني ٢ / ١٥٨ .

فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضي تعديله وهو تصحيح الترمذي [1] .

٢٤ – وقال ابن القطان :

" وزينب كذلك ثقة ، وفي تصحيح الترمذي إياه توثيقها [2] .

وكذلك نقله الزيلعي مقرا له [3] .

٢٥ – وقال الحافظ ابن حجر :

" داود بن أمية الأزدي ، روي عن ملك بن سعير ، وابن عيينة ، ومعاذ بن معاذ البصري ، ومعاذ بن هشام الدستوائي . وعنه : أبو داود ، وعبد الله بن محمد البغوي " . قلت : وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي ، وقد تقدم أن أبا داود لا يروي إلا عنه ثقة [4] .

وفي " التقريب " قال عنه : " ثقة " [5] .

٢٦ – وقال البوصيري تعليقاً على حديث أخرجه ابن ماجة :

قال ابن ماجة حدثنا أبو بكر بن ابي شيبة حدثنا جرير عن قابوس عن أبيه قال أرسل أبي إلي عائشة أي صلاة رسول الله ﷺ كان أحب إليه أن يواظب عليها قالت كان يصلي أربعا قبل الظهر يطيل فيهن القيام ويحسن فيهن الركوع والسجود .

---

١ – نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ، للزيلعي ١ / ١٤٨ .

٢ – الوهم والإيهام الواقع في كتاب الأحكام ، بن القطان ٥ / ٣٩٥ .

٣ – نصب الراية ٣ / ٢٦٣ .

٤ – تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ٣ / ١٥٦ .

٥ – تقريب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ص (١٩٨) .

هذا إسناد فيه مقال قابوس مختلف فيه ضعفه ابن حبان فقال كان ردئ الحفاظ ينفرد عن أبيه بالأصل له فربما رفع المرسل وأسند ، الموقوف وضعفه النسائي والدارقطني والساجي ووثقه ابن معين وأحمد بن سعيد ابن أبي مريم وقال عبد العظيم المنذري صحح له الترمذي وابن خزيمة والحاكم انتهي وباقي رجال الإسناد ثقات [1] .

٢٧ – وقال الذهبي :

عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن ذكوان المدني أبو محمد أحد العلماء الكبار وأخير المحدثين لهشام بن عروة روي عن عثمان بن سعيد ومعاوية عن ابن معين ضعيف روي عباس عن يحيي ليس بشيء وقال مرة لا يحتج به وكذا قال أبو حاتم وضعفه النسائي وقال أحمد مضطرب الحديث ووثقه مالك قال سعيد بن أبي مريم قال لي خالي موسى بن سلمة قلت لمالك دلني على رجل ثقة قال عليك بعبد الرحمن بن أبي الزناد لوين حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد لوين حدثنا أبي وهشام عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ بني لحسان بن ثابت منبراً في المسجد يهجو عليه المشركين قال اهجهم أو هاجهم وجبرائيلمعك على الحنفي ومهدي بن عيسى الواسطي حدثنا ابن أبي الزنا عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً الهرة لا تقطع الصلاة إنها من متاع البيت قال ابن عدي هو ممن يكتب حديثه وروي الميموني عن أحمد بن حنبل ضعيف قلت قد مشاه جماعة وعدلوه وكان من الحفاظ المكثرين ولاسيما عن أبيه وهشام بن عروة حتي قال يحيي بن معين هو أثبت الناس في هشام وذكر محمد بن سعد أنه كان مفتيا وقد روي أرباب السنن الأربعة له وهو إن شاء الله حسن الحال في الرواية وقد صحح له الترمذي حديث نيار بن مكرم في مراهنة الصديق المشركين على غلبة الروم فارس ومن مناكيره من كان له شعر فليكرمه وحديث الهرة من متاع البيت قلت مات ببغداد سنة أربع وسبعين ومائة [2] .

---

١ – مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ، البوصيري ١ / ١٣٩ .

٢ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين الذهبي ٤ / ٣٠٠ .

٢٨ – وقال أيضاً :

عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري قال يحيى القطان : كان شعبة سضعف عمر بن أبي سلمة وقال ابن معين ضعيف وقال في رواية أحمد بن أبي حيثمة عنه ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات وقال قدم واسط فحدث بها وقال النسائي وغيره ليس بالقوي وقال أبو حاتم لا يحتج به وقال أبو حاتم أيضاً هو عندي صالح الحديث قلت كان قد قام مع ابن أخت له لأموي في أول دولة العباسيين فلم يتم أمره وظفر به عبد الله بن علي بالشام فقتله في سنة ثلاث وثلاثين ومائة ﷺ وقد صحح له الترمذي حديث لعن زوارات القبور فناقشه عبد الحق وقال عمر ضعيف عندهم فأسرف عبد الحق أخبرنا عبد الحافظ بن بدران ويوسف بن أحمد قالا أخبرنا موسى بن عبد القادر أخبرنا سعيد بن أحمد أخبرنا علي بن البسري أخبرنا أبو طاهر المخلص حدثنا عبد الله البغوي حدثنا العباس بن الوليد النرسي حدثنا أبو عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود والنصاري صححه الترمذي ، وبه مرفوعا إذا سرق العبد فبعه ولو بنش ولعمر عن أبيه مناكير وقدعلق له البخاري قصـــة جريح والراعي فقال وقال عمر بن أبي سلمة عن أبيه [1] .

٢٩ – قال : مسلم بن صفوان عن صفية بنت حيي تفرد عنه أبو إدريس المرهبي وقد صحح له الترمذي في جيش يغزرون البيت يخسف بهم [2] .

٣٠ – وقال ابن حجر : روي إسماعيل بن عياش :

عن عائشة مرفوعا من قاء أو رعف فأحدث في صلاته الحديث صوابه مرسل وقال ابن خزيمة لا يحتج به وقد صحح له الترمذي غير ما حديث عن الشامين وقال ابن المبارك لا استحلي حديثه وضعف روايته عن غير الشامين

---

١ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين الذهبي ٥ / ٢٤٢ .

٢ – المرجع السابق ٦ / ٤١٦ .

أيضا النسائي وأبو أحمد الحاكم والبرقي والساجي وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية [1] .

٣١ – وقال ابن كثير :

يقول سمعت أبا هريرة ﷺ يقول قال رسول الله ﷺ لقد أعذر الله عز وجل في العمر إلي صاحب الستين سنة والسبعين فقد صح هذا الحديث من هذه الطرق فلو لم يكن إلا الطريق التى ارتضاها أبو عبد الله البخاري شيخ هذه الصناعة لكفت وقول ابن جرير إن في رجاله بعض من يجب التثبت في أمره لا يلتفت إليه مع تصحيح البخاري والله أعلم [2] .

٣٢ – وقال الذهبي :

قبيصة بن هلب عن أبيه قال ابن المديني مجهول لم يرو عنه غير سماك وقال العجلي ثقة قلت وذكره ابن حبان في الثقات مع تصحيح حديثه [3] .

٣٣ – وقال الزيلعي :

قال الشيخ تقي الدين في الإلمام ومن العجب كون القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن يجدان مع تفرده بالحديث وهو قد نقل كلامه هذا حديث صحيح وأى فرق بين أن يقول هو ثقة أو يصحح له حديث انفرد به إن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة فليس هذا بمقتضي مذهبه فإنه لا يلتفت إلي كثرة الرواة في نفي جهالة الحال فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضى تعديله وهو تصحيح الترمذي وأما الاختلاف الذي ذكره من كتاب الدارقطني فينبغي على طريقته وطريقة الفقه أن ينظر في ذلك إذ لا تعارض بين قولنا عن رجل وبين

---

١ – تهذيب التهذيب ، ابن حجر ١ / ٢٨٣ .

٢ – تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ٣ / ٥٦٠ .

٣ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين الذهبي ٥ / ٤٦٦ .

قولنا عن رجل من بني عامر وبين قولنا عن عمرو بن بجدان وأما من أسقط ذكر هذا الرجل فيأخذ بالزيادة ويحكم بها وأما من قال عن أبي المهلب فإن كان كنية لعمرو فلا اختلاف وإلا فهي رواية واحدة مخالفة احتمالا لا يقينا وأما من قال إن رجلا من بني قشير قال يا نبي الله فهي مخالفة فكان يجب أن ينظر في إسنادها على طريقته فإن لم يكن ثابتاً لم يعلل بها انتهى كلامه [1] .

٣٤ – وقال الشوكاني :

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : أد الأمانة إلي من ائتمنك ولا تخن من خانك " رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وصححه وفي إسناده طلق بن غنام عن شريك واستشهد له الحاكم بحديث أبي التياح عن أنس وفي إسناده أيوب بن سويد مختلف فيه وقد تفرد به كما قال الطبراني وقد استنكر حديث الباب أبو حاتم الرازي .

وأخرجه أيضاً البيهقي ومالك .

وفي الباب عن أبي بن كعب عند ابن الجوزي في العلل المتناهية وفي إسناده من لا يعرف .

وأخرجه أيضاً الدار قطني .

وعن أبي أمامه عند البيهقي والطبراني بسند ضعيف .

وعن أنس عند الدارقطني والطبراني والبيهقي وأبي نعيم .

وعن رجل من الصحابة عند أحمد وأبي داود والبيهقي وفي إسناده مجهول آخر غير الصحابي لأن يوسف بن ماهك رواه عن فلان عن آخر وقد صححه ابن السكن .

وعن الحسن مرسلا عند البيهقي .

---

١ – نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ، الزيلعي ١ / ٤١٨ .

قال الشافعي : هذا الحديث ليس بثابت .

وقال ابن الجوزي : لا يصح من جميع طرقه .

وقال أحمد هذا حديث باطل لا أعرفه من وجه يصح ولا يخفي أن وروده بهذه الطرق المتعددة مع تصحيح إمامين من الأئمة المعتبرين لبعضها وتحسين إمام ثالث منهم مما يصير به الحديث منتهضا للاحتجاج [1] .

٣٥ – وقال أيضاً :

ومثل هذا المعنى حديث لا رضاع إلا ما أنشر العظم وأنبت اللحم فإن إنشار العظم اللحم إنما يكون لمن كان غذاؤه وقد احتج بهذه الأحاديث من قال إن رضاع الكبير لا يقتضي التحريم مطلقاً وهم الجمهور كما تقدم وأجاب القائلون بأن رضاع الكبير يقتضي التحريم مطلقاً وهم من تقدم ذكره عن هذه الأحاديث فقالوا أما حديث لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء فأجابوا عنه بأنه منقطع كما تقدم ولا يخفي أن تصحيح الترمذي والحاكم لهذا الحديث يدفع علة الانقطاع فإنهما لا يصححان ما كان منقطاً إلا وقد صح لهما اتصاله لما تقرر في علم الاصطلاح أن المنقطع من قسم الضعيف [2] .

٣٦ – وقال الحافظ ابن حجر :

إبراهيم بن إسحاق الضبي الكوفي قال الأزدي يتكلمون فيه زايغ عن القصد انتهى ذكره مسلمة في الصلة وقال روي عنه بقي بن مخلد فهو ثقة عنده[3] .

٣٧ – وقال أيضاً :

محمد بن هشام بن علي المروزي عن محمد بن حبيب الجارودي وعنه الدارقطني والحاكم قال ابن القطان لا يعرف حاله وكلام الحاكم يقتضي أنه ثقة عنده فإن قال عقب حديثه صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي قلت وقد قال

---

١ – نيل الأوطار في شرح منتقي الأخبار ، الشوكاني ٦ / ٣٩ .

٢ – المرجع السابق ٧ / ١٢٢ .

٣ – لسان الميزان ، شهاب الدين ابن حجر ١ / ٣٠ .

الزكي المنذري مثل ما قال ابن القطان كما سبق في ترجمة عمر بن الحسن الأسناني قول الذهبي إن محمد بن هشام هذا متمرض قال وهو ابن أبي الديك وللدارقطني شيخ آخر يقال له محمد بن هشام جرجاني سمع منه الدارقطني بمصر كذبه عن يوسف بن يعقوب بن مباكي الرازي ذكره حمزة بن يوسف السهمي في تاريخ جرجان [1] .

٣٨ – وقال الحافظ :

عبد الله بن عتبة بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية روي عن عمته أم حبيبة وعنه أبو المليح بن أسامة روي له النسائي وابن ماجة حديثاً واحدا في القول إذا سمع المؤذن قلت أخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه فهو ثقة عنده[2].

٣٩ – وقال أيضاً :

عبيد الله بن المغيرة بن أبي بردة الكناني وقد ينسب إلي جده روي عن ابن عباس وعنه أبو شيبة يحيي بن عبد الرحمن الكندي قلت : الذي في عدة نسخ من سنن بن ماجة في الوجه الذي أخرجه منه ابن ماجة عن عبيد الله بن أبي بردة وقد رواه الطبراني من الوجه الذي أخرجه منه ابن ماجة فقال عن عبيد الله بن المغيرة بن أبي بردة به أخرجه الضياء في المختارة ومقتضاه أن يكون عبيد الله عنده ثقة [3] .

٤٠ – وقال الحافظ :

خارجة بن الصلت البرجمي الكوفي روي عن عمه وله صحبة في اسمه لختلاف وعن عبد الله بن مسعود وعنه الشعبي وعبد الأعلي بن الحكم الكلبي

---

١ – المرجع السابق ٥ / ٤١٤ .

٢ – تهذيب التهذيب ابن حجر ٥ / ٢٧١ .

٣ – تهذيب التهذيب ابن حجر ٧ / ٦٦ .

ذكره ابن حبان في الثقات قلت وقد قال بن أبي خيثمة إذا روي الشعبي عن رجل وسماه فهو ثقة يحتج بحديثه [1] .

٤١ – قال الإمام مسلم :

وحدثنا أبو جعفر الدارمي حدثنا بشر عمر قال سألت مالك بن انس عن محمد بن عبد الرحمن الذي يروي عن سعيد بن المسيب فقال ليس بثقة وسألته عن صالح مولي التوأمة فقال ليس بثقة وسألته عن أبي الحويرث فقال ليس بثقة وسألته عن شعبة الذي روي عنه ابن أبي فقال ليس بثقة وسألته عن حرام ابن عثمان فقال ليس بثقة وسألت مالكا عن هؤلاء الخمسة فقال ليسوا بثقة في حديثهم وسألته عن رجل آخر نسيت اسمه فقال هل رأيته في كتبي قلت لا قال لو كان ثقة لرأيته في كتبي [2] .

٤٢ – قال العلامة المعلمي :

كان ابن المبارك رجل دين ودنيا فلم يكن ليثق في شئونه في حياته وفي مخلفاتـــه بعد وفاته إلا بعدل أمين يقظ وهذا توثيق عملي قد يكون أقوي من القولي [3] .

٤٣ – العلامة الألباني يعتمد هذه القاعدة كثيراً [4] .

وبعد فهذه تطبيقات من عدة من الأئمة يعلمون بالتعديل الفعلي ، وأنه ضرب من أضرب التعديل المعمول به يوافق تقعيدهم تطبيقهم .

---

١ – المرجع السابق ٣ / ٦٦ .

٢ – صحيح مسلم ١ / ٣٦ .

٣ – طليعة التنكل ، عبد الرحمن المعلمي اليماني ص (٣٠) .

٤ – كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة ، الألباني (٦ / ١٧٢ – ١٩٣) (٥ / ١٤٦ ، ٢٠٩) .

الخاتمة

ومما سبق يتضح أنه يجب على الباحث أن ينظر في حال الرجل من جميع جوانبه ، سواء بالتنصيص على عدالته ، أو تصحيح حديثه ، حتي تبرأ ذمته في حكمه على الرجل ، مراعياً في ذلك طبقات الحفاظ ، من حيث التشديد والتساهل ، ليكون بذلك فطنا متيقظاً ، مع استصحابه الورع في النظر في أحوال نقله حديث رسول الله ﷺ .

والحمد لله رب العالمين

فهرس المراجع والمصادر

١ – الإحكام في أصول الأحكام ، علي بن محمد الآمدي ، تحقيق : عبد الرازق عفيفي ، نشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٢ هـ .

٢ – إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي الشوكاني ، مصورة ، دار المعرفة ، بيروت .

٣ – أصول الحديث علومه ومصطلحة محمد بن عجاج الخطيب ، مكتبة وهبة ، القاهرة : ١٣٨٣ هـ .

٤ – الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد .

٥ – الإلماع في ضبط الرواية وتقيد السماع ، للقاضي عياض اليحصبي ، تحقيق : سيد أحمد صقر ، نشر : دار التراث ، القاهرة : ١٣٩٨ هـ .

٦ – تحفة المحتاج إلي أدلة المنهاج ، لابن الملقن ، تحقيق : عبد الله بن سعاف اللحياني ، ط : دار حراء للنشر والتوزيع .

٧ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ – ٩١١ هـ) .

٨ – الترغيب والترهيب ، الحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري ، تحقيق : مصطفي محمد عمارة ، دار الفكر ، بيروت .

٩ – تفسير القرآن العظيم ، لابن كثيرت (٧٧٤ هـ) ، دار الفكر ، بيروت .

١٠ – تقريب التهذيب للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجرت (٨٥٢ هـ) ، تحقق : محمد عوامة ، ط : ٢ دار الرشيد ، سوريا : ١٤١٢ هـ .

١١ – التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، للحافظ ابن حجر ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة : ١٣٨٤ هـ .

١٢ – تهذيب التهذيب للإمام الحافظ ابن حجر ط : ١ دار الفكر ، بيروت .

١٣ – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، للإمام بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط : ١ مكتبة الخانجي ، القاهرة : ١٣٦٦ هـ .

١٤ – جامع العلوم والحكم ، ابن رجب الحنبلي ، تحقيق طارق بن عوض الله محمد ، نشر : دار ابن الجوزي ، السعودية : ١٩٩٩ م .

١٥ – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي ، تحقيق : د . محمود الحطان ، مكتبة المعارف ، الرياض : ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

١٦ – الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، الحافظ ابن حجر ، نشر : الفجالة الجديدة ، القاهرة : ١٣٨٤ هـ .

١٧ – رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ﷺ ، للإمام النووي ، الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ – ٦٧٦ هـ) ، ط : ١ المكتب الإسلامي ، بيروت : ١٣٩٩ / ١٣٧٩ م .

١٨ – سبل السلام لشرح بلوغ المرام ، محمد بن إسماعيل الصنعان ، ط : مطابع الرياض : ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

١٩ – سلسلة الأحاديث الصحيحة ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط : ٤ ، المكتب الإسلامي ، بيروت : ١٤٠٥ هـ .

٢٠ – صحيح مسلم ، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، ت (٢٦١ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٢١ – طليعة التنكيل للشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني .

٢٢ – علم أصول الجرح والتعديل أمين أبو لاوي .

٢٣ – عون المعبود علي سنن أبي داود ، للعلامة أبي عبد الرحمن شرف الحق ، الشهير بمحمد أشرف بن أمير العظيم آبادي .

٢٤ – القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد ، للحافظ ابن حجر .

٢٥ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : عزت علي عبيد عطية ، ط : ١ ، نشر : دار الكتب الحديثة ، القاهرة : ١٣٩٢ هـ .

٢٦ – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفي بن عبد الله ، الشهير بحاجي خليفة ، مكتبة المثني ، بغداد .

٢٧ – كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ، د . عبد الموجود محمد عبد اللطيف ، ط ١ ، نشر : مكتبة الأزهر ، ١٤٠٤ هـ .

٢٨ – الكفاية في علم الرواية ،للخطيب البغدادي ، ط : دار المعارف العثمانية ، حيدر أباد : ١٣٥٧ هـ .

٢٩ – لسان الميزان للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ، مطبعة دار المعارف النظامية ، حيدر أباد .

٣٠ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، ط : بدون ، مكتب المعارف ، بيروت .

٣١ – المذكرة في أصول الفقه ، الأمين الشنقيطي ، ط : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة : ١٤٠٩ هـ .

٣٢ –المسودة في أصول الفقه ، آل ابن تيمية ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط : دار الكتاب العربي ، بيروت .

٣٣ – مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ، للبوصيري ، ط : ٢ ، نشر : دار العربية ، بيروت : ١٤٠٣ هـ .

٣٤ – معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ، نشر : د . معظم حسين ، القاهرة : ١٩٣٧ م .

٣٥ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي ت (٧٤٨ هـ) .

٣٦ – نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ، المجلس الوطني ، كراتشي ، باكستان .

٣٧ – نيل الأوطار بشرح منتقي الأخبار محمد بن علي الشوكاني ، ط : بدون ، مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة : ١٣٤٧ هـ .

٣٨ – هدي الساري مقدمة فتح الباري ، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢ هـ) ، ط : ١ ، المطبعة السلفية ، القاهرة : ١٣٨٠ هـ .

٣٩ – الوهم والإيهام الواقين في كتاب الأحكام ، لابن القطان .

فهرس الموضوعات

الموضوع
المقدمة
مقدمة في تعريف الجرح والتعديل
حكم الجرح والتعديل
التعديل الفعلي وأثرة في الحكم على الرواة
المبحث الأول : هل يثبت الجرح والتعديل بواحد
المبحث الثاني : اجتماع الجرح والتعديل في راو من الرواة
المبحث الثالث : أهم المصنفات في علم الجرح والتعديل
المبحث الرابع : كلام الأقران في بعضهم
المبحث الخامس : أهل الجرح والتعديل
المبحث السادس : من يعتمد قوله في الجرح والتعديل
المبحث السابع : مراتب الجرح والتعديل
التعديل الفعلي تعريفه
عمل الأئمة بالتعديل الفعلي واعتماده
الخاتمة
المراجع
الفهارس